الأمننة كمقاربة لمعالجة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط

مهدي بوكعومة

باحث دكتوراه جامعة الجزائر-3-

Résumé :

Le phénomène de l'immigration illégale est l'un des défis les plus importants de ces derniers temps en raison des changements géopolitiques dans la région méditerranéenne et des répercussions de la crise sécuritaire du sahel africain. Tous ces facteurs ontexacerbé le phénomène en Méditerranée occidentale, où l'on trouve la région du Maghreb aujourd'hui souffrent désormais de ce phénomène et le défi est de savoir comment s'y prendre vue que Les pays occidentaux d'Europe ont des mécanismes unifiés dans le cadre de l'union européenne pour y'est faire face et que Les pays du Maghreb n'ont pas de politique unifiée. Par conséquent, la sécurisation peut être utilisée comme une approche pour traiter le phénomène, d'autant plus que c'est une approche qui fait plus participé les communautés que les états vue que les pays du Maghrebont des communautéssimilairesla sécurisation peuvent être une solution au phénomène en Méditerranée occidentale.

les mots clés : la sécurisation, l'immigration illégale, région de la Méditerranée occidentale, changements géopolitique.

ملخص:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من التحديات البارزة في الآونة الأخير بالتحولات الجيوسياسية بالمنطقة المتوسطية و تداعيات الأزمة الأمنية في الساحل الافريقي كل هذ العوامل أدت إلى تفاقم الظاهرة في غرب المتوسط، حيث نجد المنطقة المغاربية أصبحت اليوم تعاني من هذه الظاهرة و التحديهو كيف يمكن معالجة الظاهرة كما نعلم الدول الغربيةلأروبا له أليات موحدة لمواجهتها ضمن الاتحاد الأوروبي أما دول المغرب العربي لم تجد سياسة موحدة، و لهذا يمكن الاستعانة بالأمننة كمقاربة لمعالجة الظاهرة خاصة تعتبر مقاربة التي تشارك المجتمعات أكثر من الدول بما أن الشعوب المغاربية متشابهة بهذه الخاصية يمكن أن تكون كحل للظاهرة في غرب المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الأمننة ، الهجرة غير الشرعية ، منطقة غرب المتوسط ، التحولات الجيوسياسية.

مقدمة :

أدى استفحال ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في السنوات الاخيرة في الدول غرب المتوسط سواء مواطنيها أو المهاجرين الأفارقة الذين يأتون من دول الساحل والصحراء الافريقية في المنطقة المغاربية ثمالعبورا إلى أوروبا ، إلى تحديات أمنية واجتماعية شكلت في معظم الحالات تهديدا للأمن المجتمعي لدى الدول المغاربيةخصوصا عندما يتعلق الأمر بالمهاجرين الافارقة الذين يختلفون عن المجتمعات المغاربية من حيث

الدين واللغة والعرق والعادات والتقاليد إذا ما اعتبرنا أنها مجتمعات ليس لديها خبرة في التعامل مع المهاجرين ، خاصة بعد التحولات الجيوسياسية في منطقة المغرب العربي أين أصبحت الهجرة الغير الشرعية مصدرا من مصادر تهديد أمن الدول إذ أدى ارتباطها بمافيا تهريب البشر والمخدرات والأسلحة وحتى ارتباطها بمنظمات ارهابية عابرة للقارات للقيام ، هذا الأمر ادى الى أمننة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية وأخذت أبعاد أمنية بعدما كانت ترتبط بالإبعاد الاجتماعية .

ومنه سوف تتأسس إشكالية دراستنا كالاتي : هل تؤدي أمننة الهجرة الغير شرعية في المنطقة غرب المتوسط إلى التقليل ومعالجة الظاهرة باعتبارها أحد التحديات الأمنية ؟

ولمعالجة هذا الموضوع سوف يتم التطرق إليه من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : الاطار المفاهيمي و النظري:

نتطرق إلى:

أ –مفهوم الأمن الإقليمي:

يعود الفضل إلى بروز مصطلح الأمن الإقليمي للمفكر " **Barry Buzan**" من خلال كتابه " **People, States and Fear** " سنة 1983 الطبعة الأولى، حيث يعرف الأمن الاقليمي" بمجموعة الدول التي ترتبط بمخاوف أمنية أساسية معا بشكل وثيق بما فيه الكفاية بحيث لايمكن النظر إلى أمنها الوطني بشكل واقعي بعيد عن بعضها البعض". [1]

و لقد تتطور هذا المفهوم في حقل العلاقات الدولية وخاصة في الدراسات الأمنية عند صدور الكتاب المشترك للمفكرين " **Barry Buzan** " و" **OleWæver**"تحت عنوان **Regions and Powers: The Structure of International Security**سنة 2003 وعرف الأمن الاقليمي " مجموعة وحدات التي يكون فيها العمليات الكبرى لمركب الأمننة ، عدم الأمننة ، أو كلاهما جد مترابطة بحيث أن مشاكلهم الأمنية لايمكن تحليلها بشكل معقول أو حلها عن بعضها البعض".[2]

نلاحظ من خلال التعريفين أن الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية و ليس عالمية، ومنه تكون رؤية الدول للقضايا الدولية من منظور إقليمي هذا لتعريف الأول، أما التعريف الثاني أن هناك أعاد التعريف للأمن الاقليمي ادخال مصطلح الأمننة وهو الذي يعطي جانب اجتماعي للمفهوم و هذا ما سنراه لاحقا.

ب مفهوم الأمننة:

لقد عرفها المفكرين "Barry Buzan " و" OleWæver" و هو " يعني العملية الخطابية التي يتم من خلالها بناء فهم مشترك مع المجتمع السياسي ليعتبر هناك تهديد وجوديا لجوهر مرجعي، و لتمكين الدعوة إلى اتخاذ تدابير عاجلة و استثنائية للتعامل مع التهديد".[3]

لكن من تطرق إليه أولا هو " **OleWæver**" و هو يرى أن مسألة اجتماعية قد تصبح قضية أمنية من خلال الممارسة الخطابية و التي بفضل القدرة الأدبية الخطابية لقد تنجح في تأمين القضايا الاجتماعية من

خلال تقديمها صراحة أو ضمنيا، فالأمن هنا يكون عن طريق عملية الأمننة و الاستمرار في ابلاغ عن الرهانات الروتينة، [4] و هنا نجد أرز مثال يعطيه " **OleWæver**" هو أن الهجرة في السبعينيات القرن الماضي كانت ليست مشكلة للدول الغربية لأنها كانت محتاجة لليد العاملة و لكن اليوم أصبحت تهديد لأمن الدول الغربية.

نجد أن" **OleWæver**" يقوم بتحليل مفهوم الأمن الذي ينظر إليه على أنه بناء اجتماعي ، إلا أن إطاره التحليلي لا يسمح بالفعل للفرد بأن يعتبر كائنا أمنيا. في الواقع ، يفكر "**OleWæver**"في مفهوم الأمن على أنه فعل خطاب ، وبالتالي نتيجة لعملية أمنية ، والتي بموجبها تصبح القضايا التي تكون في البداية غريبة على مفهوم الأمن ، من خلال عملية البناء الاجتماعي.[5]

ومنi نجد أن نظرية الأمننة التي طرحها "**OleWæver**" هي أن الأمن يبنى اجتماعيا و بطريقة ذاتية، حيث يرى أن القضايا تصبح ومنة عندما يكون تهديد للأمن المجتمعي.

ج -الهجرة غير الشرعية:

أصبحت الهجرة غير الشرعية من أكثر المواضيع إثارة للجدل ضمن التحليلات الحديثة للعلاقات الدولية، يرجع ذلك إلى التطور السريع في أشكال ممارسة الظاهرة، إذ تجاوزت آثارها معظم حدود الدول، لتصبح ظاهرة تعني مستقبل كل أعضاء المجتمع الدولي.

والجدير بالذكر أن موضوع الهجرة الغير الشرعية لم يتفق الباحثون حول تحديد تعريف معين لها ،بل تناولها كل من منظوره الخاص، فيعرفها البعض على أنها : خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافد الشرعية المخصصة لذلك ،أومن منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة. وفي تعريف آخر بانها: تدبير الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير الأماكن المحددة لذلك ،ودون التقيد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد.[6]والهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية، و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، و قد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بهد إلى غير شرعية، و هو ما يعرق بالإقامة غير الشرعية.[7]

ومن خلال ماسبق في الاطار النظري نرى أن نظرية الأمننة جاءت كمقاربة لتحلل و تفسر الظواهر الاجتماعيةِ التي تصبح تهدد الأمن لدول وقي مستوى أخر الأمن الإقليمي ، ولهذا نجد أن الأمننة يمكن الاعتماد عليها في تحليل وضع الهجرة الغير الشرعية في منطقة غرب المتوسط حيث أصبح تهدد الأمن الإقليمي المغاربي.

المحور الثاني : تداعيات التحولات الجيوسياسية في المنطقة المغاربية والساحل الافريقي

اختلفت مصادر تهديدات الامنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي والتي تتصل مباشرة بالساحل الافريقي بسبب صعوبة الجغرافيا ووعورة تضاريسها وقد زادت أحداث مايسمى بالربيع العربي في تردي الوضع الامني وانعكاساته السلبية على أمن الدول غرب المتوسط حيث شهدت كل من تونس وليبيا هذا الحراك والذي أنتج في ما بعد تهديدات لاتماثلية في منطقة المغرب العربي.

منطقة المغرب العربي :

الحراك الشعبي في تونس :

أشعل احراق البوعزيزي نفسه فتيل الحراك العربي بعد أن ألهب فعله غضب أبناء مدينته سيدي بوزيد المتأثرين بمأساوية الحادث الذي سرعان ما وجد صداه في نفوس التونسيين الذين بدأو بالتظاهر والاحتجاج ضد البطالة والتهميش وغيرها من الاوضاع الاجتماعية المزرية ، وما لبثت موجة الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس بن علي أن امتدت لتعم في زمن قياسي مختلف ربوع التراب التونسي ، كما ان اجراءت التهدئة التي أطلقها النظام التونسي وقف جموع الغاضبين ،لينتهي هذا الحراك بهروب الرئيس التونسي "بن علي " إلى العربية السعودية يوم الجمعة 14/ يناير /2011.[8]

الثورة في ليبيا :

إن منطقة المغرب العربي توجد الان في مفترق طرق بفعل الاحداث الجارية في ليبيا التي تحولت بسرعة من ثورة شعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي إلى نزاع مسلح شكل حرب أهلية شاملة ستحمل معها في حال استمراراها الكثير من الخاطر على ليبيا بشكل خاص ومنطقة المغرب العربي بشكل عام ، وستكون تلك المخاطر متعددة الابعاد والتأثيرات .[9]

كم يبدو جليا لدى بعض المتخصصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه ب" مرحلة متقدمة من التسليح السريع " جراء تداعيات الازمة الليبية وانتشار الاسلحة الثقيلة في المنطقة ،حيث نشهد بداية تسليح جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي انطلاقا من ليبيا ، الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الارهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل ،الى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا . فتنامي تواجد عناصر الجماعات الارهابية المغاربية في ليبيا وحولها ، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات والتي كانت ربما الى جانب اسباب اخرى وراء موقفها من الثورة الليبية ككل .،وكانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الاسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وأن عمليات تهريب الاسلحة المفترضة الى فرع القاعدة في المنطقة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة ، وعلى الجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين .[10]

منطقة الساحل الافريقي :

بعد سقوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي عاد ألاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش القذافي الى شمال مالي مدججين بأسلحة ثقيلة ليبدأ التحضير لتمرد جديد يهدف الى اقامة دولة للطوارق ما عجل بانفجار الازمة في مالي ،تطورت الاحداث وآلت الى انقلاب عسكري على الحكومة المركزية بالعاصمة باماكو.[11] فمثل هذا الوضع تحديا أمنيا للدول المغاربية والساحل نظرا للتماس الحدودي بينهما ، إذ أن العودة الكبيرة للمهاجرين الذين تواجدوا في ليبيا بالخصوص التوارق المدججين بالأسلحة الثقيلة والنوعية بعد حرمانهم من الامتيازات التي منحت لهم في عهد القذافي وبعد سقوطه وجدو أنفسهم وغير مرغوب فيهم وتم ارجاعهم

الى دول المصدر (مالي ،النيجير) إذ اشارات بعض التقديرات برجوع حوالي 2000جهادي إلى مدينة تمبكتو في نوفمبر 2011 وهو ما أثار هواجس أمنية للدول المغاربية والساحل الافريقي.[12]

– التحالف بين بعض الحركات الازوادية والتنظيمات الارهابية الناشطة في المنطقة : أبعدت مراجع كثيرة شبهة الفعل الارهابي عن الحركات الازوادية المسلحة التي تقتسم مع الجماعات الارهابية في الساحل الافريقي ممارسة النشاط المسلح على الامتداد الجغرافي نفسه ومن ذلك ما ذهبت اليه موسوعة الارهاب والإجرام المنظم ،التي صنفت " التنظيمات الطوارقية المسلحة " بأنها حركات تمردية وليس ارهابية . فما قد يثبت من علاقات تعاون بين الاثنين إنما يكون مرده الى ما أملته الاوضاع الطبيعية لاقتسامها الصحراء وأحوالها القاسية والمصالح المادية المتمثلة في النشاط الاجرامي من تهريب اسلحة ومخدرات وسجائر ،وهو ما يعني ان تبادلهما المصالح كان نفعيا لا ايديولوجيا ولا سياسيا كونهما لا يتشاطران قناعات ايديولوجية وسياسية واحدة ، لكن التطورات التي انحرف اليها الوضع في المنطقة أظهرت ميلاد حركات ارهابية جديدة وتحول بعض الفصائل الطوارقية من العمل السياسي التمردي الانفصالي الى النشاط الارهابي (حركة انصار الدين) .[13]

ومن خلال ذلك أضحت الهجرة الغير الشرعية مرتبطة بالتجارة الغير المشروعة كالمخدرات ، البشر ، والأسلحة ، أو التزوير وغسل الأموال ، وكذا تعريض حياة المواطنين للآفات التي ينشرها هؤلاء المهاجرين ، ليس هذا فحسب بل أصبح حتى طردهم من الدول المغاربية وإرجاعهم الى بلدانهم الاصلية يلحق الضرر بهذه البلدان ، أي أن ارجاعهم يتم استغلاله من طرف جماعات الجريمة المنظمة والإرهابية وتشكيل عصابات تسعى الى الانتقام من الدولة التي لم تستقبلهم ، خاصة وأن المجال الجغرافي المترامي الاطراف ذو البيئة الصحراوية الواسعة يساعد على مثل هكذا نشاطات إجرامية وإرهابية .[14]

المحور الثالث : الأمننة كحل للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط:

1 المنطقة المغاربية:

لازالت الهجرة غير الشرعية تمثل تهديدا متزايدا في الدول المغاربية و شمال المتوسط على حد سواء، و لكن بالنسبة لشمال المتوسط خصوصا الجزائر، تونس، المغرب ، حيث اصبحت السبب الرئيسي في استمرار الاضطرابات الأمنية جنوب المتوسط و استفحال الأزمة الاقتصادية المتزايدة انسبة البطالة و سط فئة الشباب في دول المغاربية، [15] و نجد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية تزايدت نتيجة التحولات الجيوسياسية في المغرب العربي و أيضا تداعيات الأزمات الأمنية لدول الساحل الافريقي بداية من سنة 2011.

وهنا يجب الإشارة أن دول المغرب العربي في الماضي و خاصة في الفترات الاستعمارية كانت دول مصدر للهجرة الشرعية ثم تحولت إلى دول مصدر و عبور للهجرة غير الشرعية منذ بداية التسعينيات القرن لتعرف تزايدا كبيرا في بداية القرن الماضي. فبالنسبة لإسباني ا مثلا ، تضاعف عدد المهاجرين و الأجانب أكثر من 8 مرات بين عامي 1992 و 2007 لينتقل من 500.000 فرد إلى 4.200.000 فرد،[16]ونجد أن إحصائيات 2017 تبين لنا أين تم تسجيل عبور 29.700 مهاجر من مختلف الجنسيات

عبر البحر الأبيض المتوسط مرورا بإيطاليا اسبانيا، خلال الربع الثالث من هذا العام 2017، من بينها 7.800 إلى إسبانيا و 21.700 إلى إيطاليا. فيما وصل عدد المهاجرين الى هاتين المنطقتين 122.200 مهاجر خلال عام 2017، أما بخصوص الجزائر احتلت المرتبة الخامسة بين الجنسيات الأكثر اقبالا على الهجرة غير الشرعية الى أوروبا، بمعدل 6٪ من مجموع المهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا ما بين شهري جويلية وسبتمبر 2017، وذلك حسب التقرير الصدر اليوم الخميس من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.[17]

لكن الظاهر تفاقمت و أصبحت دول المغرب العربي تعاني هي أيضا من الهجرة غير الشرعية و اليوم أصبحت تهدد أمنها الوطني و بالخصوص أمنها المجتمعي بعد 2011 نتيجة التحولات الجيوساسية التي حدثت في المنطقة بالخصوص الأزمة الليبية ، لقد نجد أن بين نهايةفيفري ونهاية جوان 2011 ، هرب ما بين 350.000 و 500.000ليبي إلى تونس، نصفهم من منطقة طرابلس ، والتي أضيف إليها لاجئين ليبيين ، معظمهم من مصر وأفريقيا. أفريقيا جنوب الصحراء (الصومال ، السودان ، إريتريا ، كوت ديفوار) ، وإلى حد أقل آسيا.

نجد أن موجة الهجرة بقوة بعد أحداث 2011 بسبب هشاشة الدولة، أو حتى غيابها أحيانا، كما هو الحال في ليبيا. إذ تشير التقديرات في 2015 أن حوالي 50.000مهاجر دخلوا أوروبا منهم 30.000دخلوا عبر الشواطئ الإيطالية، ليرتفع معدل نمو الهجرة السرية بحوالي 250%.[18]

أما فيما يخص تداعيات الأزمة الأمنية في الساحل خاصة بداية 2011 أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي خاصة من مالي و النيجر نحو الدول المغاربية، ولقد نجد أن المغرب سجلت في 2013 حوالي 30.000 مهاجر افريقي على أراضيها،[19]أما فيما يخص الجزائر تشير احصائيات نشرته الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان سنة هناك أكثر من 29 ألف مهاجر غير شرعي وافدين من 23 دولة أفريقية أما السلطات الجزائرية تقر بوجود 16 ألفاً من الرعايا الأفارقة الذين يقيمون بطريقة غير شرعية في البلاد من نفس السنة.[20]

2 منطقة غرب المتوسط:

تعد الهجرة من اتجاه الضفة الجنوبية نحو عالم الشمال ، من أهم القضايا التي أصبحت تحتل اهتمام الساسة الأوروبيين، من حيث تزايد تدفق الوفود البشرية وخصوصا تلك التي تتم بطريقة غير شرعية ، قد أصبحت تمثل الكابوس المزعج والذي يهدد أمن واستقرار المجتمعات الأوروبية، وأيضا يهدد مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية من حيث النتائج التي تخلقها هذه الهجرة لدول جنوب المتوسط

بحيث قبل التسعينات القرن الماضي الهجرة في المتوسط وخاصة المغاربية إلى أوروبا لم تشكل شكل وهذا راجع إلى حاجات اليد العاملة في اوروبا.

وقد عرف تواجد المهاجرين المغاربة في أوروبا تزايد ملحوظا، حيث كان العدد سنة 1987 يقارب 2 مليون متواجد في أوروبا، تمثل نسبة 14.5 %من الأجانب،ونسبة 0.62%من إجمالي عدد سكان أوروبا[21] .

وقد عرفت سنوات التسعينيات مظاهر الأزمة التي عانت منها مختلف دول جنوب المتوسط إلى تسارع وتيرة الهجرة، فالدافع كان إقتصاديا (بحثا عن العمل) ثم أصبح سياسيا بسب تدهور الوضع الأمني ، فمن الجزائر فقط هاجر حوالي 300 ألف شخص من فئة الجامعيين ، الصحفيين، والأطباء والفنانين ، حيث بلغت نسبة المهاجرين من بلدان المغرب العربي الثلاث في سنة 1995 أكثر من 66.5%من مجموع الجالية الإفريقية في أوروبا.[22]

ولكن ظاهرة الهجرة عرفت نظرة أخرى من طرف الأوروبيين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث تركت حوادث الإرهاب ، خاصة تفجيرات لندن في مارس 2004 وجويلية 2005 تداعيات سلبية على ملف الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا ، حيث بدأت الأطراف الأوروبية في اتباع سياسات التضييق والمنع لتحركات الوافدين إليها من تلك المنطقة تحت ذرائع الوقاية من الإرهاب.[23]

ومع الحراك العربي والأزمات التي تعرفها الدول العربية منذ 2011 من تغيرات وأزمات أد إلى زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا ،منذ جانفي 2011 بلغ عدد ال مهاجرين غير الشرعيين 36.390 مهاجر في المنطقة المتوسطية،[24] حيث في عام 2013 وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين على سواحل إيطاليا بعدد يقدر بـ 33 ألف مهاجر.[25]

من خلال هذه الاحصائيات تشير لنا أن الدول المغرب العربي تعاني من الهجرة غير الشرعية حيث أصبحت منطقة يستقر فيها المهاجرون ، وهنا يطرح السؤال كيف يمكن ايجاد حل لهذا التحدي لان يوجد دول لديها القدرة لمواجهة هذا التحدي مثل الجزائر و المغرب و بأقل درجة تونس، أما ليبيا و موريتنيا لا يمكنهما بسبب ضعفها، وهنا يمكن جعل مقاربةالأمننة كحل لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المغاربية ، فنجد هو تهديد للأمن المجتمعي للدول المغاربية .

بما أن دول الأوروبية الغربية تعمل في اطار الاتحاد الأوروبي و لديها الاليات لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولذلك وجب الاعتماد على اليات أطر للتعاون المشترك للدول المغاربية من أجل التقليل من ظاهرة الهجرة الغير شعرية قبل استفحالها وعدم التحكم فيها وذلك من خلال تبني المقاربة التالية: [26]

- ✓ تفعيل دور اللجنة العالمية للهجرة الدولية ،بهدف التعاطي مع الظاهرة بشكل يكفل مصالح الدول المصدرة والمستقبلة وحتى المهاجر نفسه .
- ✓ تشكيل قاعدة بيانات مشتركة بين الدول المغاربية حول المهاجرين الغير الشرعيين ، وأماكن تواجدهم ،والمناطق الجاذبة وشبكات تهريبهم ، والأمراض والأوبئة التي ينقلونها معهم.
- ✓ العمل الجاد في إطار التعاون (شمال _جنوب) تحت رعاية هيئة الامم المتحدة لإيجاد استراتيجية مشتركة هدفها تثبيت المهاجرين الغير الشرعيين في دولهم من خلال القيام بمشاريع تنموية جادة قصد تحسين ظروفهم المعيشية .
- ✓ التعاون الجدي الفعال بين الدول المغاربية المعنية بهذه الظاهرة ،وهذا من خلال تبادل المعلومات من طرف المصالح الأمنية حول كل مايتعلق بالمهاجرين الغير شرعيين.

- ✓ اشراك النخب ومراكز البحث في رسم سياسات واستراتيجيات من شأنها معالجة الظاهرة مع التنسيق مع المؤسسات الرسمية لهذه الدول من أجل التوصل إلى حلول ناجعة منطقية .

ومن خلال ما سلف ذكره نجد أن "مدرسة كوبنهاجن" تتصور أن الأمن ليس له مضمون محدد سلفا بل أنه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل البيذاتاني intersubjectiveبين الأفراد ، وتقدم للأمن إطارا ملائما لدراسة الطبيعة الديناميكية لمدركات الأمن، بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة بالنسبة لـ "بوزان" فإن إضفاء الطابع الأمني securitizationعلى مجال معين من وبشكل ديناميكي .حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية،[27]فالأمننة بكل بساطة تعني اعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر قضية أمنية ،[28]وهنا الهجرة غير الشرعية نلاحظ في الآونة الأخيرة أن دول المغرب العربي أصبحت تعطي أكثر أهمية لها من خلال خطابات للنخبة السياسية.

نظرية الأمننة ترى أيضا أن لمعالجة أي تهديد أمني لا يقتصر على النخبة الحاكمة فقط، إذ تعتبر تدخل المجتمع شرطا ضروريا لحدوثها من أجل بناء الأمن، [29]ومنه في المنطقة المغاربية يجب على الحكومات المغاربية اتخاذ الأمننة كمقاربة ضمن مقاربات أخرى لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية بسبب أن هه المقاربة ليس لها تكلفة مالية و إنما معنوية وهي تكون عن طريق بناء خطاب جماعي لدل المغاربية و أيضا اشراك المجتمع المغاربي في عملية بناء الأمن في المنطقة انظرا لتشابه في هويات المجتمعات المغاربية ، إذن يمكن اعتبار أن مقاربة الأمننة يمكن الاستعان ة بها من الجانب الاجتماعي لدول المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية ضمن مجموعة مقاربات الأمنية الأخرى، زذلك نراه في دول الاتحاد الأوروبي أين هناك اشراك الجميع في مواجهة هذه الظاهرة.

الخاتمة :

من خلال ما سبق يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مطقة غرب المتوسط أضحت تشكل هاجسا أمنيا لهذه الدول باعتبارها ظاهرة أصبحت مرتبطة بشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الارهابية في منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي ، وهو ما يقتضي ضرورة تكاثف جهود الدول المغاربية و الأوربية في غرب المتوسط لمعالجة الظاهرة من خلال التنسيق المشترك فيما بينها وتبادل المعلومات حول المهاجرين الغير الشرعيين وكذا وضع استراتيجيات للحد من التدفق الهائل للمهاجرين الافارقة نحو دول المغرب العربي التي أصبحت مراكز للاستقرار بعدما كانت مراكز عبور، الامر الذي أصبح يشكل تهديدا للأمن المجتمعي لهته الدول .

الهوامش :

[1] Barry Buzan,**people, states & fear second edition** , ECPR Press, 2009, p 190

[2]barrybuzan , ole waeve**, regions and powers the structure of international security,** Cambridge, 2003, p 489**.**

[3]Ibid, p 491.

[4] Dario Battistella **, théories des relations internationales**, sciencepopress, p 511-512.

[5] Giovanni Arcudi ,**LA SÉCURITÉ ENTRE PERMANENCE ET CHANGEMENT**, Presses Universitaires de France, Relations internationales, p 100-101

[6]– حسن حسن الإمام سيد الأهل ، **مكافحة الهجرة الغير الشرعية على ضوء المسؤلية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار** ، مصر،دار الفكر الجامعي، ط1، 2014، ص 29

[7]محمد غربي وأخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر و الستراتيجية المواجهة**، ان النديم للنشر و التوزيع، ص 23.

[8]– منصور لخضاري ،**السياسة الامنية الجزائرية (المحددات – الميادين – التحديات)** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،ط2015،1، ص193.

– ديدي ولد السالك ، **مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي** ، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ،العدد 06، 2011،ص 04.[9]

– احمد ادريس ، **الازمة الليبية وتداعياتها الامنية على منطقة المغرب العربي** ، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، العدد2011،06، ص01.[10]

– جمال محمد السيد ظلع ،**حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،ط2016،1،ص387.[11]

– رقية العاقل ، ظاهرة الهجرة الغير الشرعية وتأثيرها على الدول المغاربية ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، ع4، 2015، 65.[12]

[13]– منصور لخضاري ، مرجع سبق ذكره ، ص،ص 264

[14]– رقية العاقل ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[15]زواشي صورية، **التهديدات الأمنية والأمن الاقليمي غرب المتوسط**، دار المناهج، عمان، ص 75.

[16] محمد غربي و أخرون ، نفس المرجع، ص 461–462.

[17] الجريدة الإلكترونية TSA عربي، **الجزائر الخامسة في ترتيب الجنسيات الأكثر اقبالا على الهجرة غير الشرعية الى أوروبا:**

https://www.tsa-arabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3/

[18]أحمد إدريس، **تورسوالمنطقةالمتوسطيةِ أمام التحديات الأمنية**، مركزالدراساتالمتوسطيةوالدوليةِ:

http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-ar-1-.pdf

[19]جريدةالعربي الجديد، **المهاجرون الأفارقة في المغرب.. أمل في المستقبل**، 22 نوفمبر 2014 :

https://www.alaraby.co.uk/society/2014/11/22/المهاجرون-الأفارقة-في-المغرب-أمل-في-المستقبل

[20]جريدة العربي الجديد،**أفارقة في الجزائر... مهاجرون يعيشون شبه حياة ونصف حلم**،7 فبراير 2017:

https://www.alaraby.co.uk/society/2017/2/6/%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%B4%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%88%D9%86%D8%B5%D9%81-

[21]أمين خلفون ، **(المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو–مغاربية)**، ماجستير.جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006، ص136.

[22]محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر و استراتيجية المواجهة**، الجزائر: ابن النديم للنشر و الوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص397.

[23]هاني خلاف، (نحو تطوير حقيقي للشراكة الأورو –متوسطية)، **مجلة السياسةالدولية**، العدد173، جويلية2008، ص51.

[24]Le journal le monde, **Méditerranée : chiffres et carte pour comprendre la tragédie** : https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2015/04/20/en-2015-un-migrant-meurt-toutes-les-deux-heures-en-moyenne-en-mediterranee_4619379_4355770.html#Vk8cKjmz82Hdrjic.99

[25]قناة يورو نيوز، **إستمرارتدفقاللاجئينغيرالشرعييناليإيطالياليايحبسأنفاسالإتحادالأوروبي:**
http://arabic.euronews.com/2013/10/26/italy-pm-letta-warns-influx-of-migrants-wont-stop-in-winter/?utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed:+euronews/ar/news+(euronews+-+news+-+ar)(12/02/2014).

[26] مراد فول ، تأثير ظاهرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري ، **المجلة الدائرية للدراسات السياسية** ،ع 7، 2017، ص 43

[27]عادل زقاغ، **المعضلة الأمنية المجتمعية: خاب الأمنية و صناعة السياسة العامة** ، مجلة دفتر السياسية و القانون، العدد 5، جوان 2011، باتنة، ص109.

[28]سيدأحمدقوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، مركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ص 85.

[29] نفس المرجع، ص 87.